الأمم المتحدة

A/57/371

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2002
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان، والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير مساهمات من حكومتي كوبا والمكسيك. ويعرب البيان المقدم من كوبا عن الأسى للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد، وذكر أن هذه الممارسات لا تؤثر فقط على الشعب الكوبي وإنما تنتهك أيضا حق بعض قطاعات الأوساط الاقتصادية بالولايات المتحدة في حرية التبادل التجاري.

وتدعو كوبا المجتمع الدولي إلى إعلان معارضتها الشديدة لهذه التدابير واتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في هذا الشأن. وتعرب حكومة المكسيك عن عدم موافقتها على فرض جزاءات من جانب واحد على أي بلد وترى أنه ينبغي ألا تُفرض جزاءات إلا حينما تأذن بها الأمم المتحدة.

* A/57/150.

** على أساس الخبرة المكتسبة في السابق، لوحظ أن المذكرات الشفوية بشأن هذا الموضوع التي أرسلت قبل الموعد النهائي لتقديم التقرير بوقت طويل، تتطلب رسالة تذكير للحصول على ردود من الحكومات. وقد بدأ إرسال هذه المذكرات متأخرا لمحاولة كفالة أن تهتم الحكومات بطلب الجمعية العامة تقديم ردود إليها.

021002 021002 02-57671 (A)
0257671

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل جمع آراء الدول الأعضاء ومعلومات منها عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من نتائج وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريرا تحليليا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة.

٢ – ووفقا للفقرة ٨ من ذلك القرار، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الدول الأعضاء إلى أن تحيل المعلومات ذات الصلة بالموضوع.

٣ – وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، ورد ردان من حكومتي كوبا والمكسيك. ويرد هذان الردّان في هذه الوثيقة. وستقدّم أي ردود إضافية في إضافة لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

١ – تعلِّق حكومة جمهورية كوبا أهمية خاصة على نظر الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في هذا الموضوع. وتعتقد كوبا أن استخدام تدابير قسرية من جانب واحد كأداة للقسر السياسي والاقتصادي يشكِّل هجوما على سلامة الدولة المعنية ويعرقل إعمال أهم حقوق الإنسان الأساسية لشعبها إعمالا تاما. وتبين التجربة المكتسبة أن الضحايا الرئيسيين لتدابير القهر الاقتصادية هي القطاعات المستضعفة من السكان، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقين.

٢ – وتؤكد كوبا أن سياسة تطبيق هذه التدابير، مع اعتماد وتطبيق تشريعات مثل قانون توريتشيللي وقانون هيلمز – بيرتون، ظلت تشكِّل الركيزة المحورية للعداء التاريخي الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية إزاء كوبا. وترى الحكومة أن هذه القوانين لا تسعى فقط إلى ممارسة ضغط متزايد على الشعب الكوبي وخنق اقتصادنا الوطني وإنما تضر أيضا بسيادة دول ثالثة وتنطوي على عدم الاحترام لها، وتنتهك معايير التجارة والملاحة الدولية انتهاكا صارخا وتعرقل الشعب الكوبي عن ممارسة حقه في تقرير المصير.

٣ - وقد وثّقت السلطات الكوبية والمنظمات غير الحكومية الضرر الذي تكبده الشعب الكوبي من جراء هذه التدابير توثيقا شاملا وكُشف عنه في مجموعة من التقارير التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤ - وترى كوبا أن حكومات متعاقبة للولايات المتحدة اشتركت في اتخاذ كل أنواع الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد الشعب الكوبي، بما في ذلك محاولاتها فرض العزلة الدبلوماسية على البلد، وتلاعبها بالدعاية، وترويجها للانشقاق على البلد والهجرة غير المشروعة، والتجسس، والحرب الاقتصادية وأشكال شتى من العدوان، مثل التحريض على الأعمال الهدامة، واستخدام الإرهاب والتخريب الاقتصادي، والحرب البيولوجية، وتشجيع جماعات مسلحة على غزو الإقليم، وتنظيم مئات الخطط لاغتيال كبار قيادات الحكومة الكوبية، والحصار والتحرش العسكريين، والتهديد بالإبادة النووية بل والعدوان باستخدام جيش من المرتزقة.

٥ - وترى كوبا أيضا أن هذه الممارسات تتعارض بصورة صارخة مع إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي يقضي، في جملة أمور، بأنه

> ”لا يجوز لأي دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أي مزايا“.

٦ - ويتمثل رد حكومة كوبا في أن هذه السياسة، التي فشلت في تحقيق الغرض منها على مدى ٤٢ عاما، تنتهك أيضا حق التجارة الحرة فيما بين أعضاء المجتمع الاقتصادي لأمريكا الشمالية الذين يودون اغتنام فرصة التجارة مع كوبا. وعلاوة على ذلك، تؤكد كوبا أن أقلية المتطرفين اليمينيين في أمريكا الشمالية وجماعات ضغط المافيا المعارضة لكوبا التي يوجد مقرها في فلوريدا نجحت بصورة مخزية في منع المحاولات التي تدعو إلى وقف هذه السياسة غير العادلة داخل الولايات المتحدة نفسها، عن طريق تقديم مشاريع قرارات إلى الكونغرس.

٧ - وتعتبر كوبا أن من غير المقبول أنه، رغم أن المجتمع الدولي طالب بصورة لا لبس فيها وبصورة منتظمة بوضع حد للحصار المفروض على كوبا في سلسلة من قرارات الجمعية العامة على مدى السنوات العشر الأخيرة، على التعاقب، ما زالت حكومة الولايات المتحدة تتجاهل إرادة المجتمع الدولي وتعتمد قوانين وتدابير وأحكاما جديدة لتعزيز هذا الحصار.

٨ - وتعرب كوبا عن اقتناعها الراسخ أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتحدث المجتمع الدولي بقوة لمعارضة استخدام هذه الممارسات ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة من أجل تحقيق الامتثال التام لمقررات الجمعية العامة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

١ - ترفض المكسيك تطبيق تشريعات أو تدابير من جانب واحد ضد أي بلد، حيث أن هذه التدابير لها أثرها خارج نطاق الإقليم الذي تفرض عليه. وقد ظلت المكسيك ترفض استخدام التدابير القسرية كوسيلة لممارسة الضغط في العلاقات الدولية، حيث أنها تعتقد أن اتخاذ إجراءات من هذا النوع من جانب واحد تعرض سلامة الدول للخطر، وتتنافى مع مبادئ السياسة الخارجية للمكسيك، وتتعارض مع القانون الدولي.

٢ - وتصرف المكسيك علاقاتها الخارجية على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تحدد قواعد التعايش فيما بين الدول وتتمشى مع مبدأ الدستور السياسي لبلدنا: تقرير المصير للشعوب؛ عدم التدخل؛ التسوية السلمية للمنازعات؛ حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية؛ المساواة القانونية فيما بين الدول، والتعاون الدولي من أجل التنمية؛ والكفاح من أجل السلم والأمن الدوليين.

٣ - وقد أعربت المكسيك عن رفضها لأن تفرض على أي دولة جزاءات سياسية واقتصادية لم يأذن بها مجلس الأمن على النحو الواجب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة أو تدابير أخرى أوصت بها الجمعية العامة.